للتأمل !

خالد عبدالرحمن

■ بعث إليّ صديق عبر بريدي الاليكتروني برسالة حملت الكثير من الرؤى التي تستحق التفكير والوقوف أمامها بإمعان وطلب مني أن أعمم المضامين التي احتوتها الرسالة قائلاً في ختامها "إذا لم تعمم هذه الرسالة على شخص آخر فإنه لن يحدث لك شيء ولن ينقص شيء من حياتك ولن تمرض" ولكن إذا كنت تحب بلدك دع هذه الرسالة قيد التداول بين أكبر عدد من المواطنين علّ ذلك يدعوهم للتفكير والعمل بصورة إيجابية أفضل وتحقيقاً لرغبة ذلك الصديق ها أنذا أضعها أمام القراء الكرام ليتأملوا في معانيها كما تأملت أنا (الفرق بين البلدان الفقيرة والغنية يعود إلى قدمها في التاريخ فمصر والهند يفوق عمرهما ٢٠٠٠ عام وهما فقيرتان أما كندا واستراليا ونيوزيلندا لم تكن موجودة قبل ١٥٠ سنة بالرغم من ذلك هي دول متطورة وغنية ولا يمكن رد فقر أو غنى الدول إلى مواردها الطبيعية المتوافرة .. اليابان مساحتها محدودة و٨٠٪ من أراضيها عبارة عن جبال غير صالحة للزراعة أو لتربية المواشي ولكنها تمثل ثاني أقوى اقتصاد في العالم فهي عبارة عن مصنع كبير عائم يستورد المواد الخام لإنتاج مواد مصنعة يصدرها لكل أقطار العالم، ومثال آخر هو سويسرا بالرغم من عدم زراعتها للكاكاو إلا أنها تنتج أفضل شوكولاته في العالم ومساحتها صغيرة لا تسمح لها بالزراعة أو تربية المواشي لأكثر من أربعة أشهر في السنة إلا أنها تنتج أهم منتجات الحليب وأغزرها في العالم إنها بلد صغير ولكن صورة الأمن والنظام والعمل التي تعكسها جعلها أقوى خزنة في العالم.

لم يجد المديرون من البلاد الغنية من خلال علاقتهم مع زملائهم في البلدان الفقيرة فروقاً تميزهم من الناحية العقلية او من ناحية الإمكانات عن هؤلاء في البلدان الفقيرة، اللون والعرق لا تأثير لهما .. والمهاجرون المصنفون كسالى في بلدانهم الأصلية هم القوة المنتجة في البلدان الأوروبية ..إذاً أين يكمن الفرق؟ لاشك انه يكمن في السلوك المتشكل والمترسخ عبر سنين من التربية والثقافة وعند تحليل سلوك الناس في الدول المتقدمة نجد ان الغالبية يتبعون المبادئ التالية في حياتهم:

- الأخلاق كمبدأ أساسي
- الاستقامة
- احترام القانون والنظام
- حب العمل
- حب الاستثمار والادخار
- السعي للتفوق والأعمال الخارقة
- الدقة

ومن المؤسف انه في البلدان الفقيرة لا يتبع هذه المبادئ سوى قلة قليلة من الناس في حياتهم اليومية..

لسنا فقراء بسبب نقص في الموارد او بسبب كون الطبيعة قاسية معنا.. نحن فقراء بسبب عيب في السلوك وبسبب عجزنا عن التأقلم وتعلم المبادئ الأساسية التي جعلت وأدت إلى تطور المجتمعات وغناها.)

إن الإشكالية الأكبر التي تعانيها الكثير من بلداننا النامية أن بناء الإنسان القادر على إحداث التغيرات الإيجابية في الواقع يأتي في أدنى قائمة الأولويات لتلك الدول وحيث أن بناء الإنسان هو المرتكز الحقيقي لإحداث النهوض المنشود واستغلال الإمكانات والقدرات بالصورة المثلى .. ولهذا اهتمت الدول المتقدمة ببناء الإنسان تعليماً وتثقيفاً وتأهيلاً وتربية سلوكية ومعرفية وتكريس مفاهيم عميقة لمعاني الولاء والانتماء للأوطان والإخلاص والتفاني في العمل والإعلاء من شأن قيم الإنتاج والإبداع والتفوق والمسؤوليات وبهذه القيم حققت الدول المتقدمة طفرتها في كافة المجالات.

ولهذا فإن علينا الاهتمام ببناء الإنسان وبكافة المنظومة المتصلة بتحقيق ذلك البناء وفق أسس صحيحة وخطط تستلهم الحاضر والمستقبل وباعتبار أن ذلك هو المدخل الصحيح لتحقيق النهوض المنشود للوطن. □

المدارس في عدن
عقارات سكنية وساحات مغتصبة ومبانٍ مصادرة

لم يعد يقتصر استيلاء المواطنين على ساحات المدارس في عدن لبناء عقار سكني أو تجاري على مدرسة أو مدرستين بل أصبح ما يمكن أن نسميه ظاهرة وعلامة مسجلة طالت اغلبها حتى أن إدارات بعض تلك المدارس أصبحت تضيق على استيلاء أحدهم على قطعة أرض من ساحة المدرسة، وبعد أن اعتادت على وجود مساكن لأسر في نطاق المدارس، اعتادت كذلك أن يتصرف أصحاب هذه المساكن بالأرض المستقطعة، فإما يؤجرونها أو يبيعونها، أو يحولون وجهتها الى عقارات تجارية لمنافع شخصية.

■ «الميثاق» تحقيق - محمود الحداد:

180 مدرسة بدون عقود استخدام رسمي

عبث متنفذ

أسئلة فضولية كان ولابد لها أن تثار إزاء هذه المظاهر، وفي الحقيقة لا يدري المرء من أين يبدأ.. فمعظم المدارس مشخنة بالانتهاكات لا تخلو من هذه الظاهرة.. ومن سوء الطالع أننا بدأنا من مديرية صيرة وتحديداً مدرسة ثانوية أبان بن عفان للبنات ليس لشيء ولكن الجرم الذي ارتكبه أحد المتنفذين في حق المدرسة التي تحتضن أكثر من ٧٠٠ طالبة ترك فينا أثراً يحزن القلب لهول المصيبة، ومع أن ثانوية أبان للبنات في معاناة مستمرة بسبب وجود مسكنين أو أكثر داخل سور المدرسة، مما قلص حرية الطالبات وضاعف من مخاوف إدارة المدرسة على الطالبات.. أصر القدر إلا أن يزيد من هذه المعاناة التي قام بتجسدها أحد المتنفذين عند أقدامه ذات يوم بهدم سور المدرسة الأمامي المطل على الشارع الرئيسي واستقطع جزءاً من أرضية المدرسة ومحاولة البناء عليها.

وبموجب رسالة مكتب التربية بمحافظة عدن الى محافظ المحافظة الدكتور عدنان الجفري فإن المعتدي قام بتكسير سور المدرسة، وقام بالبناء على الأرضية الواقعة داخل الحوش.

وتشير الرسالة الى أنه رغم إبلاغ الشرطة والمجلس المحلي والبلدية والمحافظة في حينه إلا أنه لم يُتخذ أي إجراء قانوني حيال ذلك الاعتداء.

مديرة المدرسة إيمان الشرجبي من جهتها استنكرت تخاذل الجهات المعنية لردع المعتدي وعدم إلزامه بإصلاح السور.

وأضافت: إن هذا الاعتداء جعل بعض الأسر تمنع بناتها من الحضور الى مدرسة مفتوحة لمن هب ودب، وهذا ما كنا نتخوف منه.. وهو نفسه من جعل أولياء أمور الطالبات يطالبون السلطة المحلية بإيقاف هذه المهزلة وفرض سيادة القانون لحماية ممتلكات الدولة وعدم استغلالها لمنافع شخصية.

سكني وتجاري

إن الاستيلاء على أراضي التربية لم يكن مقصوراً على مدرسة أو مديرية بعينها بل صارت ظاهرة انتشرت في جميع مديريات محافظة عدن، ومن صيرة الى خورمكسر.. هناك حالة أخرى أكثر تعقيداً.. ففي مدرسة عبدالله خليفة قام أحد الأشخاص بالبناء داخل حوش المدرسة معتزماً تشييد بناء سكني تجاري ولم يتخذ ضده أي إجراءات قانونية لايقاف عدوانه وإحالته للقضاء.

وبطبيعة الحال لم تنقطع مناشدات مكتب تربية عدن للجهات المعنية بشأن وقف البناء وإزالة ما تم استحداثه وإحالة الجاني للمساءلة حتى يكون عبرة لغيره.

إلا أن تلك المناشدات يبدو أنها ذهبت أدراج الرياح، وبحسب الوثائق التي حصلت الصحيفة على نسخة منها – أن المعتدي على أرض المدرسة سبق وأن وقع عقداً مع الجهات المعنية لاستئجار هذه الأرض لمدة ثلاثين عاماً ابتداءً من نوفمبر ٢٠٠٢م لبناء عقار سكني غير أنه بحسب إدارة الشؤون القانونية بتربية عدن حولها من عقار سكني الى تجاري أيضاً.

ما يمكن ملاحظته بموجب الوثائق أن المعتدي على أرضية المدرسة قبل أن يفكر باستئجار الارض كان قد حاول استخراج وثائق بملكيته للأرض بموجب عقود تمليك مزورة للمرة الثانية.

ويأمل مكتب تربية عدن من المحافظ استعادة المدرسة المغتصبة – بحسب الرسالة – باعتبارها من المال العام الذي لا يجوز التنازل عنه لأية جهة إلا بقانون.

ترى هل مدارس عدن وساحاتها مال سايب يعلم السرقة؟!

المساكن في المدارس سببه عدم تطبيق القانون

الحقيقة أنه بموجب مراسلات مكتب التربية بمحافظة عدن اتضح أن المدارس كافة والمؤسسات التربوية والتعليمية التي تتبعه ويشرف عليها أسالت لعاب الكثير من المتربصين سواء مواطنين أو متنفذين أو جهات حكومية أخرى.

فالنيابة العامة في عدن الذي توجه مكتب التربية في عدن صوبها لإنصافه من مافيا أراضي وساحات المدارس، في قضية مدرسة النشء الحديث كانت الخصم والحكم معاً.

حيث تقول بعض الأوليات إن النيابة ممثلة بعضوتها منى صالح حيدرة تريد أن تأخذ المبنى الخاص بمدرسة النشء الحديث لتسلمها لجمعية».

وهذا ما أثار المسؤولين في تربية عدن مؤكدين عدم تنازلهم عن المدرسة لضرورة الاحتياج اليها أولاً وباعتبارها مالاً عاماً لا يجب التنازل عنه.

استيلاء جماعي

في مدرسة عمر المختار الأمر يختلف تماماً، فالسيطرة والاستيلاء لم تطل الساحة لبناء مسكن فحسب، بل أنها شملت أيضاً الاستيلاء الجماعي لشباب الحارة والحي الواقعة فيه المدرسة للملعب والمتنفس الوحيد للمدرسة.

ومع إيماننا بضرورة إيجاد ملاعب للشباب لتنمية اللياقة البدنية إلّا أن الأهم من ذلك هو بناء مدرسة لأكثر من ٢٥٠٠ طالب بعد أن أصبح بقاؤهم في المبنى الحالي الذي مضى عليه ٥٣ عاماً منذ أن شيده الانجليز وافتتحه حينذاك وليم لوس الحاكم والقائد العام البريطاني في عدن إبان الاستعمار.

يقول مدير المدرسة أنور محضار راجح إن المدرسة أصبحت آيلة للسقوط ولم تعد تصلح مكاناً آمناً للتدريس، ويضيف: على الرغم من نزول مناقصة ببناء مدرسة جديدة مكونة من ٣٢ فصلاً في الملعب التابع للمدرسة فإن أهالي الحارة رفضوا التخلي عن الملعب.

مصادرة

وعودة الى مديرية صيرة، فهناك إشكالية أخرى تتعلق بمشروع بناء إدارة تربية صيرة، فبعد إنزال المناقصة وإرسائها على مقاول واستئناف العمل فيه.. فوجئ الجميع بتوقف المشروع دون سبب، رغم أن المقاول قد استلم مستخلصات المرحلة الأولى.

يقول صالح سالمين رئيس شعبة المشاريع – مكتب تربية عدن: إن توجيهات قضت بتحويل المشروع من إدارة تربية صيرة الى جهة أخرى ليست لها علاقة بالتربية، فيما موظفو إدارة تربية مديرية صيرة محشورون في غرفتين صغيرتين تتبع لثانوية أبان للبنات.

تساؤل مر..؟

لماذا يتصرفون بأراضي التربية في محافظة عدن على هذا النحو من الاستيلاء والمصادرة؟

سؤال يحضر في كل حالة نشاهدها.. إلا أن ما يتخوف منه المسؤولون في مكتب تربية عدن هم الساكنون في المدارس فهم بمثابة قنابل موقوتة لا احد يعرف بماذا يفكرون خاصة بعد أن خرج بعضهم بعقود تمليك بدلاً من عقود إيجار، إضافة الى أن أكثر من ١٨٠ مدرسة ليس لسكانها عقود استخدام رسمي، حيث يكمن الخوف أن يكون الساكنين قد منحوا عقود تمليك.

ففي رسالة مكتب التربية والتعليم بمحافظة عدن الموجهة الى مدير عام الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بالمحافظة تطالبه بصرف عقود الاستخدام الرسمي للمدارس والمرافق التابعة لمكتب التربية والتعليم، حيث منح وثائق بعض المدارس فيما البعض الآخر الذي يزيد عددها عن ١٨٠ مدرسة لم تستخرج عقود الاستخدام الرسمي وتوثيقها بمساحاتها الكاملة متضمنة «الجراج» التابعة لها والمساكن الواقعة في حرمها.

قصور

تقول علا باغريب مديرة الشؤون القانونية بمكتب التربية: إن المطالبة باستخراج عقود الاستخدام الرسمي للمدارس هدفه معرفة الوضع الصحيح للمدارس وحمايتها من المتطفلين.

وأرجعت شيوع ظاهرة الاستيلاء على المدارس واستقطاع جزءاً من ساحاتها للبناء عليها إلى القصور في تطبيق القانون وضعف السلطات الأمنية أمام نفوذ المعتدين عليها.

واعتبرت هذا النوع من الاستيلاء على ساحات بعض المدارس جزءاً من الفساد، كما أنه ينبئ عن خلل في منظومة القيم والأخلاق السائدة، وطالبت الجهات المعنية بإخراج الساكنين في المدارس وإخلاء مساكنهم لتكون المدارس فقط خالصة للتعليم وبيئة آمنة لأبنائنا الطلاب والطالبات.

واقترحت على المعنيين في السلطة المحلية أن يستوعبوا أصحاب المساكن الذين يعيشون في المدارس ضمن المباني السكنية لمدينة الصالح السكنية نظراً لعوز بعضهم وفقرهم المدقع.□

وثائق شطرية بعقود تمليك في زمن ما بعد الوحدة

شطرية، لإيمانه بأن عملية النهب والسطو على الاحتياط على القانون.

نهب

أما في مدرسة النشء الحديث .. فعملية الاستيلاء لم تطل جزءاً منها فقط بل تطورت العملية حتى وصلت الى الاستيلاء الكامل عليها وبأساليب غير قانونية أيضاً.

تقول إحدى رسائل مكتب تربية عدن الموجهة الى المحافظ أنه تم الاستيلاء على مدرسة النشء الحديث بمديرية البريقة من قبل عضوة النيابة (.....) لصالح منظمة مدنية تهتم بالمعاقين.

وتضيف الرسالة انه رغم صدور قرار المحكمة العليا بتأييد الأحكام التي تنص على ملكية التربية للمدرسة فإنه تم الاستيلاء على

بدء محاكمة المتهمين في قضية حارة العنقاء

تعقد محكمة شمال الأمانة اليوم أولى جلساتها للمتهمين الرئيسيين في قضية تخريب وإحراق منزلي المواطنة مكية النهمي في حارة العنقاء شمال العاصمة صنعاء منتصف العام الماضي.وعلمت «الميثاق» ان النيابة العامة قدمت ١٧متهماً للمحكمة بينهم اثنان فاران من وجه العدالة وصفهم قرار الاتهام بأنهم الفاعلون الرئيسيون والمحرضون على جريمة احراق وتدمير منزلين بأثاثهما وسيارتين، وكذا جريمة الاعتداء على رجال الأمن الذين حاولوا منع الجريمة وأداء واجبهم.

وكانت المحكمة قد اصدرت منذ أشهر حكمها ببراءة عبدالملك البيضاني احد ابناء مكية النهمي من تهمة تمزيق المصحف الشريف، وهي التهمة التي تذرع بها متشددون استأجروا شيولاً وحشدوا بعض الناس للقيام بتخريب المنزلين واحراقهما في جريمة غير مسبوقة لم تتمكن أجهزة الامن من ايقاف مرتكبيها.□

دانت قتل التربوي عبدالكريم الحميري

النقابة العامة للمهن التعليمية تحذر من المماطلة في القبض على الجناة وتهدد بالاضراب

■ الميثاق-خاص:

حذرت النقابة العامة للمهن التعليمية في محافظة تعز من المماطلة في القبض على قتلة شهيد الواجب التربوي الاستاذ عبدالكريم محمد عبده الحميري مدير الشئون القانونية بمكتب تربية مقبنة.

وقالت رئيس فرع النقابة صفية حداد ان مقتل عبدالكريم الحميري يعد اغتيالاً للمعلم والعملية التربوية ليس في تعز فحسب بل وفي اليمن عموماً واكدت انه في حال المماطلة في القبض على القتلة فإن النقابة ستدعو كافة المعلمين والتربويين في المحافظة للاعتصام المفتوح حتى يتم القبض على الجناة.

مناشدة التربويين وكافة الاحزاب والقوى السياسية الوقوف مع اسرة الشهيد الذين لايملكون سوى القلم والطبشور وان تبتعد الاحزاب عن استغلال هذا الحادث المؤلم لاهداف سياسية.

هذا وكان المجني عليه عبدالكريم الحميري قد تعرض مساء الجمعة للقتل بالفؤوس والجنابي من قبل عصابة مكونة من ١٥ شخصاً في منطقة حمير بعد ان غدروا به وانهالوا عليه ضرباً حتى تقطع جسمه بصورة بشعة يصعب وصفها ليتم نقل جثته الى مستشفى الثورة بتعز.□

مدير أمن شبوة : حددنا هوية المعتدين على انبوب النفط

■ كشف العميد احمد المقدشي مدير أمن محافظة شبوة عن وجود معلومات قوية عن مرتكبي جريمة تفجير انبوب النفط في محافظة شبوة أمس الأول السبت.

وأكد ان القبض على الجناة أصبح وشيكاً بعد ان تمكنت اجهزة الأمن من تحديد هوية تلك العناصر المجرمة.

وقال مدير أمن شبوة أن أجهزة الاطفاء تمكنت من اخماد الحريق خلال الساعات الأولى من وقوع الحادث وان عملية اصلاح الأنبوب ستنتهي خلال ٢٤ساعة القادمة على الأكثر.

ودعا المواطنين الى الوقوف الى جانب الدولة في محاربة تلك العناصر الانفصالية.□